

مستشار حكومي يكشف عن اتفاقيات أوروبية لدعم المشاريع الاستثمارية بالعراق



اعلن مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصارف، صالح ماهود، اليوم الأربعاء، عن وجود اتفاقيات مع مؤسسات أوروبية تهدف إلى دعم المشاريع الاستثمارية في العراق، مؤكداً أن خمسة مشاريع استراتيجية تنتظر موافقة مجلس الوزراء لإصدار الضمانات السيادية اللازمة.

وقال ماهود في تصريح تابعته "المطلع"، إن: "البنك المركزي أجرى تعديلاً على قائمة المصارف العراقية التي كانت مقتصرة على المصارف الحكومية وفق المعايير التي تطلبها الجهات الخارجية والمراسلون الخارجيون والبنك الذي يمول تلك المشاريع".

وأضاف أنه: "على مدار عامين بذلت لجنة الضمانات السيادية جهوداً كبيرة على صعيد التنسيق مع المؤسسات الضامنة والمصارف الممولة، فضلاً عن جهودها في تنسيق العلاقة بين كل من المصرف الصناعي ووزارة المالية".

وأشار إلى أن، هناك اتفاقيات موقعة سابقاً مع جهات إسبانية وألمانية وإنجليزية، وأحد تلك

المشاريع حصل على ضمان سيادية وسيتم الانتهاء من جميع الإجراءات خلال فترة أسبوعين بعد حل جميع التفاصيل الخاصة بالحسابات الختامية.

وبين أن: "خمس مشاريع تنتظر قرار مجلس الوزراء بإصدار الضمانات السيادية المنصوص عليها في إحدى فقرات الموازنة العامة والبالغة ترليون دينار عراقي لتغطية جميع المشاريع"، لافتاً إلى أن: "المشاريع بلغ عددها 6 مشاريع، وحصلت موافقة مجلس الوزراء على صرف 600 مليار دينار، وما زال المتبقي 400 مليار دينار".

وذكر أنه، بناء على قرار مجلس الوزراء الأخير، أصدر البنك المركزي تعديلاً يتضمن قائمة بالمصارف التي كانت مقتصرة على المصارف الحكومية وفق المعايير التي تطلبها الجهات الخارجية والمراسلين الخارجيين والبنك الذي يقوم بالتمويل، ووفقاً لذلك التعديل أبلغت لجنة الضمانات السيادية بأن المشاريع المتبقية ضمن سقف الواحد ترليون تكون على المصارف الأهلية.

ولفت إلى أنه: "تم إبلاغ المصرف العراقي للتجارة (TBI)، بأن المشاريع القادمة تكون على القطاع الخاص، وخلال أسبوع أو عشرة أيام هناك اتفاقية تنتظر التوقيع مع الهولنديين".